OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب

سند sanad
Centre de Conseil OMCT مركز توجيه

التقرير السنوي لسند

ملف صحفي

2026-2025

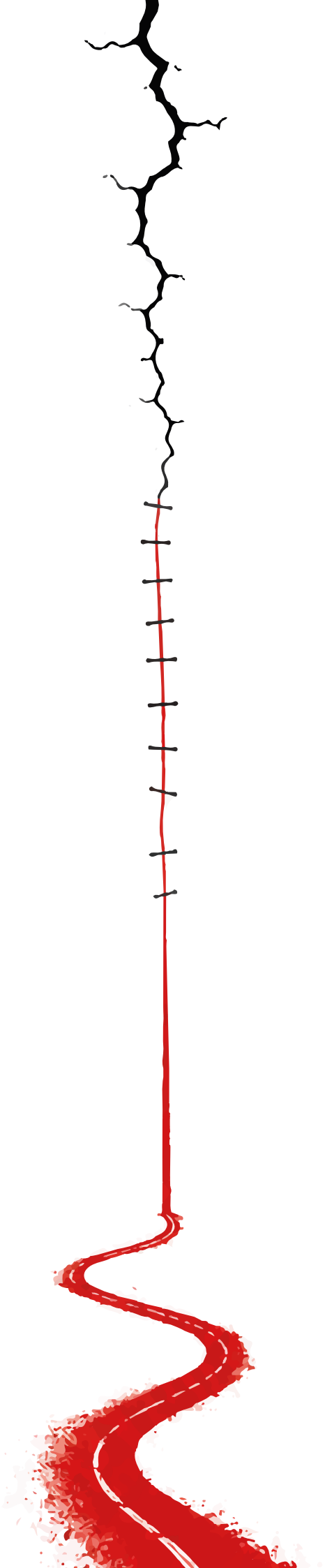

«في بعض الأحيان، نشعر وكأن بعض القضايا تُعتبر أكثر مشروعية من غيرها، وأن بعض الأشخاص أقل استحقاقًا للإصغاء أو للدعم. لكن مع برنامج سند، لم يكن الأمر كذلك أبدًا. لم تنظروا إليّ من خلال قناعاتي، بل تعاملتم معي كإنسان يحتاج إلى أن يُستمع إليه، وأن يُحترم، وأن يحظى بالمرافقة. وهذا أحدث فرقًا كبيرًا في حياتي. اليوم، وبفضلكم، لم أعد أشعر بأنني غير مرئي. أشعر بأنني محل احترام، وأن صوتي مسموع، وأنني أتلقى الدعم لما أنا عليه، دون أي شرط.» رياض، 35 سنة.

تجسّد هذه الشهادة، التي أوردها برنامج سند في تقريره السنوي للفترة الممتدة من 1 ماي 2025 إلى 30 أفريل 2026، جوهر رسالته: ففي مواجهة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، يمكن للإصغاء إلى الضحايا، والتعامل مع رواياتهم بجدية، ومرافقتهم دون إصدار أحكام، أن يشكّل في حدّ ذاته خطوة أولى على طريق جبر الضرر.

خلال هذه السنة، استقبل البرنامج 177 مستفيدًا جديدًا. ويخفي هذا الرقم وراءه حالات متعددة من العنف البوليسي، وسوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز، والوفيات المشبوهة، والمضايقات والانتهاكات الصادرة عن مؤسسات الدولة. ويبرز التقرير أن هذه الانتهاكات لا تنتهي عند وقوع الفعل الأول، بل تمتد آثارها إلى الأجساد، والصحة النفسية، والعلاقات الأسرية، والظروف المعيشية، ومسارات التقاضي، والإنصاف

لتلبية هذه الاحتياجات، يوفّر برنامج سند مرافقة مجانية، فردية ومتعددة الاختصاصات، ترتكز على دعم قانوني واجتماعي وطبي ونفسي. وتُبنى هذه المرافقة بشكل مشترك مع الأشخاص المعنيين، انطلاقًا من احتياجاتهم وأولوياتهم وبالوتيرة التي تناسبهم. وفي هذا الإطار، يتمثل الرهان في بُعدين مترابطين: من جهة، الاعتراف بالانتهاكات التي تعرّضوا لها، ومن جهة أخرى، مساعدة الضحايا وذويهم على التكيّف مع آثارها على المدى الطويل. ذلك أنه لا يمكن الحديث عن عدالة فعلية دون إمكانية التعافي، والاستقرار، واستعادة القدرة على التحكم في مسار الحياة الشخصية.

في سياق تراجع الفضاء المدني وتزايد هشاشة الضمانات الأساسية لحماية الحقوق والحريات ، يذكر هذا التقرير أن التعذيب ليس عنفًا من الماضي، بل لا يزال واقعًا قائمًا حتى اليوم، بتبعات عميقة وممتدة في الزمن، في انتهاك للحظر المطلق للتعذيب لا يقبل أي استثناء، مهما كانت الظروف. كما أن الوقاية منه والقضاء عليه يقتضيان في آنٍ واحد توثيق الانتهاكات، ومرافقة الضحايا، وضمان المساءلة القضائية، وتحقيق جبر الضرر.

الأرقام الرئيسية

177
شخصًا جديدًا تم استقبالهم
+ 11 مقارنة بالعام الماضي

113
ضحية مباشرة
89 رجلا
24 امرأة

64
ضحية غير مباشرة
29 رجلا
35 امرأة

79%
من الضحايا المباشرين
هم رجال

40%
من الضحايا المباشرين
تتراوح أعمارهم بين 26 و 35 سنة

58%
من الضحايا غير المباشرين
هم أطفال

التوثيق

أنواع التعذيب وسوء المعاملة الأكثر شيوعًا التي تتعرض لها الضحايا المباشرون

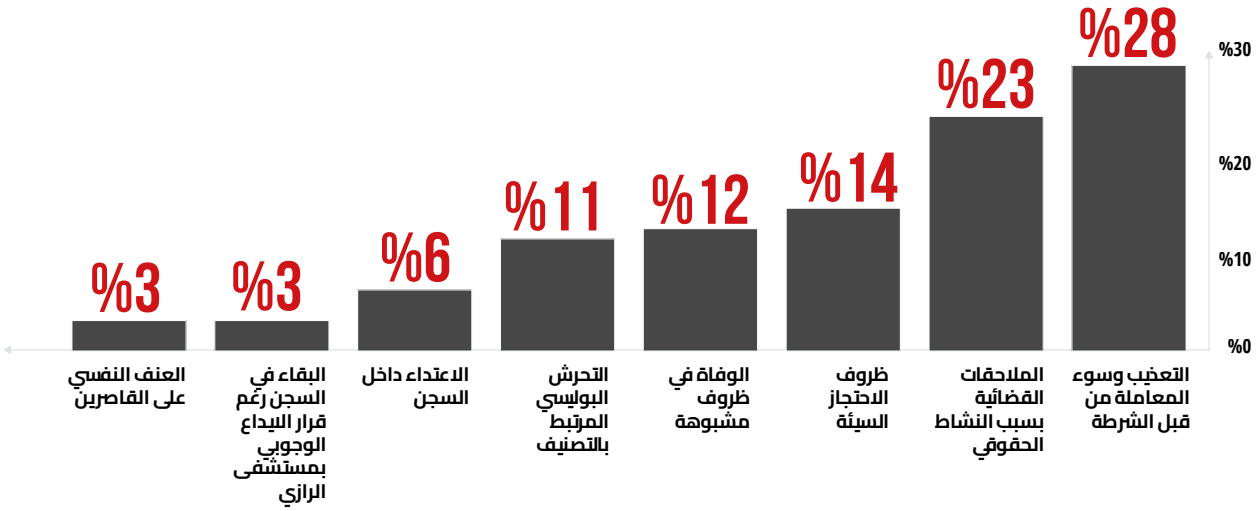

عوامل الهشاشة

الفقر

اضطرابات نفسية

الجندر والميل الجنسي

وضعية هجرة هشة

الشباب

العزلة الاجتماعية

يُشير التقرير إلى أن العنف يطال بشكل غير متناسب الأشخاص الذين يتقاطع لديهم عدة عوامل من عوامل الهشاشة.

التعذيب وسوء المعاملة لا يتوقفان عند أعمال العنف

العنف المؤسساتي

ندرة التحقيقات وغموضها وبطؤها وصعوبة الحصول على العدالة

إهانات وتخويف

صمت الإدارة

العنف الاجتماعي

فقدان العمل

الهشاشة الاقتصادية

الوصم الاجتماعي

العزلة

العنف الأسري

اختلال التوازنات الأسرية

النساء الأكثر تعرضًا

الأطفال المتضررون

الإنصاف

استعادة الصحة والرفاه

51
مستفيدًا جيدًا من الرعاية الصحية

20
ملفًا نفسيًا جيدًا

5
مستفيدين يشاركون في اجتماعات مجموعة الدعم النفسي

6
ورشات ثقافية

69
شابًا شاركوا في مسابقة الرسم السنوية

إعادة بناء ظروف حياة كريمة

73
ملفات اجتماعية مفتوحة
أعلى مستوى منذ انطلاق البرنامج

143
مساعدة قُدمت للمحتجزين
36 محتجزًا: زيارات، القفة، ومواد أساسية

83
أطفال وشباب مدعومون في تمدرسهم
لوازم مدرسية، التسجيل المدرسي، روضة أطفال، ووساطة مدرسية

الحقوق الاجتماعية

- الحصول على **4 منح دائمة.**
- الحصول **على 4 بطاقات صحية مجانية.**
- **وساطة مؤسساتية** لتجاوز العراقيل الإدارية.

الروابط الأسرية

- **وساطات** للحيلولة دون قطيعة أسرية نهائية.
- **الحفاظ على الرابط** مع الأشخاص المحتجزين عندما تصبح تكاليف الزيارة مرهقة.

الاستقلالية الاقتصادية

- **مرافقة 8 مشاريع صغرى:** الحلاقة، الخياطة، مواد التنظيف، الاكلة الخفيفة، الزراعة في البيوت المكيفة.
- **4 تكوينات مهنية:** الحلويات، الحلاقة، الطبخ، الإعلامية.

الوصول إلى العدالة والاعتراف

الوفيات المسترابة: بناء الحقيقة في مواجهة الصمت المؤسساتي

- **36 عائلة تمت مرافقتها،** من بينها 13 عائلة خلال السنة الأخيرة.
- **12 تحقيقًا جزائيًا جديدًا تمت متابعته.**
- **6 طعون إدارية للتعويض تم إيداعها.**
- **تحليل تقارير التشريح** من قبل أطباء الشبكة.
- **قرار تعويض واحد صادر عن المحكمة الإدارية** يقضي بإلزام وزارة العدل بتعويض عائلة المتوفى عن الضرر المعنوي بمبلغ 44.000 دينار تونسي.
- **إحالة واحدة بحق عدة أعوان** إثر تحقيق فُتح منذ أكثر من عشر سنوات.

العنف البوليسي: التوثيق، التكييف القانوني، والحصول على أحكام إدانة

- **7 شكاوى** تم إيداعها أو متابعتها.
- **استخدام أدلة** طبية ونفسية.
- **حكمان جزائيان بالإدانة** مع تعويض الضحايا (بما يصل إلى 180.000 دينار تونسي).
- **صلح مالي** واحد تم الحصول عليه قبل نهاية المحاكمة.
- **مساعدة المستفيدين** ضحايا الملاحقات الكيدية.

التصنيف الأمني والإقامة الجبرية: رفع القيود التعسفية على الحرية

- **6 تدخلات** أفضت إلى تسليم بطاقتي تعريف وطنية، جواز سفر واحد، و3 مضامين من السجل العدلي (B3).
- **طعنان استعجاليان** أمام المحكمة الإدارية.
- **تعزيز الملفات القضائية** باختبارات نفسية.
- **4 قرارات تعويض** صادرة عن المحكمة الإدارية.
- **4 قرارات إقامة جبرية** تم إلغاؤها.
- **3 تدابير تصنيف أمني** تم رفعها.
- **مراعاة الأثر على العائلات** ضمن إثبات الضرر.

حماية الأشخاص المحتجزين

- **13 مراسلة** وُجّهت إلى الهيئة العامة للسجون والإصلاح (CGPR).
- **طعنان للحصول على نقل أشخاص وجب إيداعهم وجوبيًا بمستشفى الرازي؛** تم تنفيذ نقلة واحدة قبل صدور الحكم.
- **طعنان للاعتراض على نقص الرعاية الصحية داخل السجن؛** تم تمكين المعنيين من العلاج قبل صدور الحكم.